والعرب منها ٥٧٢،٨٦٠ مليون دولار اما حصة اسرائيل فكانت ٩،٥٠٧ ملايين دولار أي اقل من ١ ٪ من مجمل صادرات الشرق الاوسط إلى اليابان او ١،٣٥ بالالف من مجمل واردات اليابان من العالم(١٠).

اما حجر الاساس في صادرات اسرائيل الى العالم وكذلك الى اليابان فهو الماس المصقول الذي تستورده اسرائيل خاما من جنوب افريقيا ، بشكل خاص ، وتصقله وتعيد تصدير اكثره . وشكل الماس المصقول ٨٢،٣ ٪ من مجمل صادرات اسرائيل الى اليابان في النصف الاول من عام ١٩٦٩ ، وفي عام ١٩٧٠ صدرت اسرائيل الى اليابان ماسا مصقولا قيمته ٢٥،٢ مليون دولار وفي عام ١٩٦٩ بما قيمته ٢٤،٥ مليون دولار ، اي ان اليابان تستوعب اكثر من ١٠ ٪ من صادرات اسرائيل من هذه السلعة التي صدرت منها عام ١٩٧٠ ما قيمته ٢٤٤،٦ مليون دولار . واليابان هي بذلك الدولة الرابعة بعد الولايات المتحدة وهونج كونج وبلجيكا/لوكسمبورغ في سلم استيراد الماس المصقول من اسرائيل(١١).

والى جانب الماس المصقول صدرت اسرائيل الى اليابان خلال النصف الاول من ١٩٦٩ مواد كيماوية بقيمة ١،١٩١،٠٠٠ دولار ومنتجات صناعية بـ ١٢٠،٠٠٠ دولار ومسمدة بـ ٢٧٦،٠٠٠ دولار ومعادن خام بـ ٣٩٧،٠٠٠ دولار (بوتاس وفوسفات ونحاس) .

وفي مقابل ذلك صدرت الدول العربية الشرق اوسطية خلال هذه الفترة :

نفط ومنتجاته ٥١٣،٢٣١،٠٠٠ دولار ، منتجات زراعية ٨٩٩،٠٠٠ دولار ، معادن خام للسماد ٢،٧٠٠،٠٠٠ دولار ، قطن ومنتجات زراعية اخرى للصناعة ٣٠،٩١٩،٠٠٠ دولار ، معادن خام ٢٩،٩١٧،٠٠٠ دولار ، مواد غذائية وحيوانات حية ٣،٧٠٥،٠٠٠ دولار(١٢). ولا بد من الاشارة في هذا المجال الى ان اليابان تستورد ٤٧ ٪ من النفط ومنتجاته و٥ ٪ من المنتجات الزراعية الصالحة للاكل من دول الشرق الاوسط العربية .

وقد ورد في الموسوعة النفطية العالمية لعام ١٩٧٠ بعد تعدادها للامتيازات النفطية اليابانية في الوطن العربي قولها : « وفي هذا الوقت تخطط مؤسستان يابانيتان هما « بريدجستون » و« ماتسووي » لشراء كميات كبيرة من الغاز الطبيعي السائل من ابو ظبي وذلك في اوائل عام ١٩٧٢ » .

لا تقتصر المصالح اليابانية في الوطن العربي على تصدير منتجاتها الصناعية اليه واستيراد نسبة عالية من المواد الخام اللازم لصناعاتها منه ، بل كما سبق وذكرنا اعلاه فانه اصبح لليابان منذ حوالي عقد ونصف مصالح استثمارية في الوطن العربي . وهي بذلك حديثة نسبيا فيما لو قورنت بالمصالح النفطية الغربية في الوطن العربي . هذا وان كانت لا تزال محدودة من الناحية الانتاجية نسبيا نظرا لحداثة عهدها فان الامكانات قد تأتي في المستقبل بنتائج ممتازة . هذا كما ان لليابان بعض الاستثمارات في المجالات الصناعية في بعض انحاء الوطن العربي ، مثال على ذلك مصنع شركة متسوبيشي جنوب بيروت . ويلاحظ اتساع القاعدة الشعبية وكثرة عدد المؤسسات اليابانية ذات المصلحة المباشرة في الاستثمارات في الشركات اليابانية صاحبة الامتيازات النفطية في الارض العربية . فكل من الشركات الخمس اليابانية اللواتي تملك امتيازات نفطية في الارض العربية يساهم فيها عدد من المؤسسات اليابانية وفي بعض الحالات افراد يتوزعون قسما من اسهمها . ولا بد كما سنبين في ختام هذه الدراسة من الافادة من هذه القاعدة ذات المصلحة الاقتصادية المباشرة في زحزحة اليابان عن حيادها السياسي المزعوم في اطار القضية الفلسطينية . تتوزع الامتيازات النفطية اليابانية حاليا في الارض العربية في المنطقة المحايدة الكويتية/السعودية وهي الان الاهم ، وفي ابو ظبي وقطر وجمهورية مصر العربية وجميع الشركات الاربع الاخيرة لم تباشر نشاطها الا فيما بين أواخر الستينات واوائل السبعينات ، واكثرها لا يزال في طور الدرس والاستكشاف والتنقيب .

المنطقة المحايدة : وصاحبة الامتياز شركة الزيت العربية المحدودة التي تملك شركة تجارة البترول اليابانية المحدودة ٨٠ ٪ من اسهمها و١٠ ٪ لكل من الكويت والسعودية . وقد بدأت هذه الشركة بالانتاج في كانون الثاني ١٩٦٠ وصدرت اول دفعة من انتاجها في آذار ١٩٦١ .

ومن الارقام التالية يتبين لنا سرعة تطور انتاج هذه الشركة والامكانيات التي يتمتع بها امتيازها ، فمعدل الانتاج بالاف البراميل كان كما يلي :

٩٢،٢١٠ و١٠١،٢٠٠ و١٠٩،٢٠٠ و١١٧،٦٨٦ و